ما استدركه الشاطبي وغيره من النحاة على ابن مالك ودفاعه عنه في المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (باب الأفعال)

الدكتور

عبدالعزيز صالح عبيد الميلبي

مدير مكتب التعليم في محافظة العيص (سابقاً)

المملكلة العربية السعودية

المجلد السادس والعشرون للعام ٢٠٢٢م

الجزء الثالث (إصدار ديسمبر)

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

ما استدركه الشاطبي وغيره من النحاة على ابن مالك ودفاعه عنه في المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (باب الأفعال)

عبدالعزيز صالح عبيد الميلبي
مدير مكتب التعليم في محافظة العيص (سابقاً) ـ المملكة العربية السعودية
البريد الإلكتروني : eshrafynb14@gmail.com

الملخص

فقد جمعت ما أورده الشاطبي من اعتراضات ودفاعات في (أبواب الأفعال) وقمت بمناقشة كل رأي وحده ، وإبداء رأيي فيه ما استطعت، معتمداً في ذلك على الرجوع إلى الكتب التي ذكروا فيها هذه الاعتراضات والمصادر والمراجع ذات العلاقة في ذلك .

واشتمل البحث على فصلين :

الفصل الأول : في المعرب من الأفعال ، وقسمته إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : المرفوع

المبحث الثاني : المنصوب

المبحث الثالث : المجزوم

الفصل الثاني : المبني من الأفعال، وقسمته إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الفعل الماضي

المبحث الثاني : فعل الأمر

المبحث الثالث : المبني من المضارع

الخاتمة وفيها أبرز نتائج البحث وهي :

١- أن منهج ابن مالك في ألفيته يقوم على أساس الاجتهاد، يختار ما يرجح من أقوال العلماء وآرائهم، ويغلب على اختياراته نزعة المدرسة البصرية، آخذاً

بالقياس الذي عُرف به المنهج البصري .

٢-ينتصر المؤلف (الشاطبي) للناظم كثيراً ويوجد له العذر ما استطاع .

٣-سجّل المؤلف (الشاطبي) لابن مالك قدره ومكانته وعلمه، فهو يثني عليه كثيراً من خلال دفاعه عنه وتوضيح ما يرمي إليه من معانٍ بعيدة ضمنها أبيات الألفية .

٤-سعة علم المؤلف (الشاطبي) وكتابه موضوع البحث (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية) يشهد بإمامته في علم العربية .

الكلمات المفتاحية : ما استدركه الشاطبي ، ابن مالك ، المقاصد الشافية ، شرح الخلاصة الكافية ، باب الأفعال .

What Al-Shatibi and other grammarians reconcile with Ibn Malik and his defense of him in Almaghasid Alshafiya fei Sharah Alkhulasah Alkafiyah (Chapter of Actions)

Abdulaziz Saleh Obaid Al-Milbi
Director of the Education Office in Al-Ais Governorate (formerly) .
Email: eshrafynb14@gmail.com

Abstract

I collected the objections and defenses mentioned by Al-Shatibi in (The Chapters of Actions) and concluded by discussing each opinion and its limit, and expressing my opinion on it as much as I could, relying on referring to the books in which they mentioned these objections and the relevant sources and references in that.

The research included two chapters:

The first chapter: On the syntax of verbs, and I divided it into three sections:

The first topic : Almarfou'a
The second topic : Almansoub
The third topic : Almajzoum

The second chapter: The construction of verbs, and I divided it into three sections:

The first topic : the past tense
The second topic : doing the command
The third topic : the based on the present tense

The conclusion contains the most important search results, which are:

1 -The approach of Ibn Malik in his Alfiyah is based on ijtihad, he chooses what is more likely than the sayings and opinions of scholars, and his choices are dominated by the tendency of the visual school, taking the analogy with which the visual curriculum is known.

2 -The author (Al-Shatibi) wins a lot for the regulator and finds an excuse for him as much as he can.

3 -The author (Al-Shatibi) recorded Ibn Malik's worth, position and knowledge, for he praises him greatly by defending him

and clarifying what he aims at in terms of distant meanings, including the millennium verses.

4- The vastness of the knowledge of the author Al-Shatiby and his book, the subject of the research (Almaghasid Alshafiya fei Sharah Alkhulasah Alkafiyah) testifies to his Imamate in the science of Arabic language.

Keywords: Boast, sword and pen, Ibn Burd, Al-Qalqashandi, Andalusian literature.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين.

أما بعد:

فمن خلال اطلاعي على كثير من شروح ألفية ابن مالك وجدت أن بعض الشراح لها قد يذكر مؤاخذات على صاحبها العلامة ابن مالك في بعض المسائل، وعند تتبعي لشرح الإمام الشاطبي للألفية المعنون (بالمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية).

وجدت أن الشاطبي رحمه الله يورد اعتراضات على ابن مالك في مواضع كثير، وكذلك اعتراضات بعض النحاة ثم أجده يدفع هذه الاعتراضات ويدافع عن ابن مالك، ويوجد الأعذار له كثيرًا.

وقد جمعت ما أورده الشاطبي من اعتراضات ودفاعات في (أبواب الأفعال)، وقمت بمناقشة كل رأي وحده، وابداء رأيي فيه ما استطعت، معتمدًا في ذلك على الرجوع إلى كتبهم التي ذكروا فيها هذه الاعتراضات والمصادر والمراجع ذات العلاقة في ذلك.

واشتمل البحث على فصلين:

الفصل الأوّل: في المعرب من الأفعال، وقسمته إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: المرفوع.

المبحث الثاني: المنصوب.

المبحث الثالث: المجزوم.

الفصل الثاني: المبني من الأفعال، وقسمته أيضًا إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: الفعل الماضي.

المبحث الثاني: فعل الأمر.

المبحث الثالث: المبني من المضارع.

الخاتمة: وفيها أبرز نتائج البحث.

وتشتمل على: فهرس المصادر والمراجع، والموضوعات.

سائلاً الله التوفيق والسداد.

د. عبدالعزيز بن صالح الميلبي

٢٤/١٠/١٤٤٢هـ

المدينة المنورة

الفصل الأوّل : المعرب من الأفعال

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: المرفوع.

المبحث الثاني: المنصوب.

المبحث الثالث: المجزوم.

المبحث الأوّل : المرفوع

(عبارة الناظم مطلقة وغير مقيدة في رفع الفعل المضارع بعد (حتى))

الاعتراض على قول الناظم:

وَتِلْـــوَ حَتَّـــى حَـــالاً اوْ مُـــؤَوَّلاً بِـــهِ ارْفَعَـــنَّ وَانْصِبِ الْمُسْتَقْبَلاَ[1]

قَالَ الشَّاطِبِيُّ: «... وعلى الناظم بعد هذا سؤالان:

أحدهما: أن كلامه يقتضي أن الفعل المضارع إذا كان حالاً كيفما وقع، لازمٌ فيه، ولم يُقيِّد ذلك بقيد. والفعل الحاليُّ لا يرتفع إلاَّ بشرط أن يكون مـــا قبله سببًا له، وأن يكون موجَبًا، وأن يكون بعد جملة. فإذا اجتمعت الشروط الثلاثة صحّ الرَّفْع وإلاّ لم تَجُز المسألة.

والسؤال الثاني: أنّ المستقبل على وجهين كما ذكر في الحال، مستقبلٌ حقيقة كقولك: كلمتُه حتى يَأْمرَ لي بشيء، ومؤوّل كقولك: سرت حتى أدخل المدينة؛ لأنّ معناه: فدخلتُ، لكنَّه يرجع إلى المستقبل بالتأْويـــل كمـــا ذكـــر، وحقيقته المضيُّ. فيقتضي أنّ ما أوّل بالمستقبل ليس بمنصوب؛ إذْ لم يثبـــت النَّصْب إلاَّ للمستقبل حقيقة وإلا فإطلاقه القول فيه بعد تقييد الحال يُشعر بأنّ

---

(١) ألفية ابن مالك: ٧٦.

التأويل فيه غير مقصود، وهذا غير صحيح، بل هو كالمستقبل في الحكم، إلاّ أنّه يُلحظ فيه لحظان، فيُنصب ويُرفع باعتبارهما»[١].

الدِّفَاع:

قَالَ الشَّاطِبِيُّ: «والجواب عن الأوّل: أنْ يقال أولاً: إنّ الناظم إنَّمَا تكلّم على الحال والمستقبل حيث يَصْلُح وقوعُه، وإليك النظر في ذلك، ولا نُكر في هذا؛ فقد يَترك المُختصَرُ مثل هذا اتكالاً على ما يقع في تفسيره.

وأمّا اشتراط كون الكلام موجَبًا في وقوع الفعل الحالي بعد (حَتّى) فَلَمْ يذكره؛ لأنّ الكلام غيرُ الموجب لا يكون سببًا فيما بعد (حَتَّى) وإذا لم يكن سببًا فالفعل غير واقع لعدم وقوع ما قبلها، ولا معنى لكون الفعل مُسْتقبَلاً إلاَّ كونُه غيرَ واقع؛ فَلَمْ يصلُح الموضعُ لفِعل الحال أصلاً.

وأمّا اشتراط أن يكون ما قبلها سببًا لما بعدها فقد يُقال: إن ذلك غير لازم عنده، كمذهب الكوفيين القائلين بجواز قولك: سرتُ حتى تطلعُ الشمسُ، بالرفع، حكَى الفراء عن الكسائي: أن من العرب من يرفع بعدها وإن لم يكن الأوّل سببًا للثاني، وحكى: إنّا لَجُلُوسٌ فما نشعر حتى يَقَعُ حَجَرٌ بيننا.

وعلى هذا انبنى مذهب أبي الحسن[٢] في المسألة المتقدمة وإذا كان كذلك لم يكن ما أطلقه الناظمُ فاسدًا.

والجواب عن الثاني: يُقال: أتَى بالمستقبل على أعمَّ مِنْ أنْ يكون حقيقة أو مؤوّلاً، وكأنّه قال: وانصب المستقبل حقيقة أو تأويلاً؛ لأنّه لما بيّن ذلك في الحال عُلم أن المستقبل يكون فيه ذلك.

---

(١) المقاصد الشافية: ٦/٤٣، ٤٤.

(٢) يعني الأَخْفَش، ومذهبُه جواز الرَّفْع، كما ذكر هذا الشَّاطِبِيّ في المقاصد الشافية: ٦/٤٥.

وأيضًا الاستقبال المؤوّل راجع إلى الحقيقي؛ لأنّ استقبال الفعل إنَّمَا هو بالنسبة إلى المتكلم يَتَصوَّر وقوعه حالاً في الإخبار لا بالنسبة إلى ما قبل (حَتّى) من الفعل؛ إذْ هو بالنسبة إليه مستقبل ليس إلاَّ؛ فلذلك أطلق لفظ الاستقبال، ولم يقيّده كالحال»[١].

الدراسة:

إذا وقع الفعل المضارع بعد (حتى) حالاً أو مؤولاً بالحال وجب رفعه في نحو قولك: «سرت حتى أدخُلُ المدينةَ».

وكذلك إذا وقع الدخول وقصدت حكاية الحال نحو قولك: «كنت سِرتُ حتى أدخُلُ المدينة».

وهناك شروط في الفعل الحالي لا يرتفع إلا إذا توفرت له، وقد ذكر هذه الشروط الشرّاح من قبل، قال الأُشْمُوْنِيّ: «لا يرتفع الفعل بعد حتّى إلاَّ بثلاثة شروط: الأوّل: أن يكون حالاً، إمّا حقيقة نحو: سِرتُ حتى أدخلُها إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول، والرفع حينئذٍ واجب، أو تأويلاً نحو ﴿وَزُلْزِلُوْا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾[٢] في قراءة نافع[٣]، والرفع حينئذٍ جائز.

الثاني: أن يكون مُسببًّا عمّا قبلها فيمتنع الرَّفْع في نحو: سَيري حتى أدخلَها»[٤].

---

(١) المقاصد الشافية: ٦/٤٤-٤٦.

(٢) البقرة: ٢١٤.

(٣) يُنظر السبعة في القراءات ص١٨١، التيسير في القراءات السبع ص٨٠.

(٤) شرح الأُشْمُوْنِيّ: ٣/٤٤٧، ويُنظر توضيح المقاصد: ٣/١٢٥٠.

وقال الصَّبَّان: «والمراد المستقبل الذي لم يؤوّل بالحال؛ لوجوب رفع المستقبل المؤوّل به، وإنّما شَرَطَ في نَصْب المضارع استقبالَه؛ لأنّه نصبَه بأنْ المضمرة وهي تخلّصُه للاستقبال»(١).

وقد أشار المصنف إلى هذا من قبل في كتابه شرح التسهيل(٢) قال: «وإن كان المضارع بعد «حتى» حالاً فهي حرف ابتداء، وما بعدها رفع؛ لأنه منقطع مما قبلها، فلم يدخل عليه ناصب ولا جازم، وذلك قولك: سرت حتى أدخلها الآن، ومرض حتى لا يرجونه ... وقول حسّان:

يُغشَـــونَ حتى ما تهِـرُّ كِلابُهم لا يسألون عن السوادِ المُقْبِلِ(٣)

(١) يُنظر حاشية الصَّبَّان على شرح الأُشْمُوْنِيّ: ٤٤٦/٣.
(٢) شرح التسهيل: ٥٤/٤.
(٣) البيت من الكامل لحسان بن ثابت في الكتاب: ١٩/٣، وشرح ديوانه: ١٨٣، وشرح التسهيل: ٥٤/٤، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١٢٤/٣، والدرر: ٧/٢،.
ومعنى يُغشون: يُقصدون للمعروف. تهرّ: تنبح.
والشاهد فيه قوله: "حتى ما تهرُّ" حيث رفع الفعل المضارع الواقع حالاً بعد (حتى) التي هي حرف ابتداء هنا.

المبحث الثاني : المنصوب

(تعريفه للفعل المتعدي غير مانع ولا جامع)

الاعتراض على قول الناظم:

عَلاَمَــةُ الفِعْــلِ الْمُعَــــدَّى أَنْ هَــا غَــيْرِ مَصْــدَرٍ بِـــــهِ نَحْــوُ

قَالَ الشَّاطِبِيُّ: «... وهذا التعريف فيه نَظَرٌ من أوجه:

أحدها: أن ما كان يتعدى تارة بنفسه، وتارة بحرف الجــر كشــكرتُ، ونصحتُ... يُشْكِل دخولُه تحت قاعدته وخروجُه عنها؛ إذ قد قدّمت أن مراده دخول الهاء على ما هو الشأن، ونحن نجد مثل هذا لا يستتبُّ فيــه إســقاط حرف الجر، لمشاركة إثباته...»

والثاني: أن ظروف الزمان والمكان قد يُتَّسَعُ فيها حتى إنّ ما كان منها متصرفًا يجوز فيه ذلك قياسًا، فصارت أفعالها مما شأنها أنْ تلحقهــا هــاءُ غير المصدر، نحو قولك: يومُ الجمعه سرتُه.....»

والثالث: أنّه أخرج بهذا الضابط قِسمًا من أقسام المتعدِّى... فالناظم قد نَظَمَ هذا القسم في سلك مالا يتعدّى. وذلك خِلافٌ ظاهر.

والرابع: أنّ الأفعال المتقدّم ذكرها ممّا انتصب في الشعر، أو في النادر على إسقاط الجار، كمررتُ ونحوها متعدّية بلابُدّ؛ لأنها وصلت إلى ما نصبته بنفسها، وإطلاق اسم المتعدّى عليها صحيح، وإن كان غيرَ مقيس....»

والخامس: أن من الأفعال أفعالاً كثيرةً جدًّا تســتعمل متعديّــة وغيــرَ متعديّة مع أنّ البِنْيَةَ واحدة، نحو غاض الماءُ وغِضْتُه... فمن أين يُعرف في

---

(١) ألفية ابن مالك: ٣٣.

هذا الباب المتعدّى من غيره بهذا العقد؟... فمثل هذا لا يتمّ تعريفها لهذه الأفعال وأشباهها».

والسادس: أنّ هذا الضابط دوريٌّ، فلا يصحّ، وإنما كان كذلك لأنّ إلحاقنا الهاء لغير المصدر تتوقف صحته على معرفة كون الفعل متعديًا فقد توقفت معرفة المتعدي على صحة إلحاق الهاء، وإلحاق الهاء متوقف على معرفة المتعدي. وهذا دورٌ لا يصحّ التعريف به»[1].

الدِّفَاع:

قَالَ الشَّاطِبِيُّ: «والجواب عن الأوّل: أن باب نصحتُ وشكرتُ متوقف على السَّماع، والناظم إنَّمَا تكلم عن القياس، فلا يُعَتَرض بالسماع عليه؛ إذ لم يُتَعَرّض له».

وعن الثاني:«أنّ الاتساع في الظروف مَجَازٌ وعلى خلاف الأصل، وإن كان قياسًا، والأصل ألاّ يتعدّى بنفسه بل بحرف الجر، أو على تقديره، فإذا جيء بضمير الظرف تعدى بالحرف....»

وعن الثالث: «أنّ الناظم اصطلح في التعدّي اصطلاحًا التزمة، فأطلقه على وصول الفعل للمفعول بنفسه خاصَّة....»

وعن الرابع: «أن الناظم لا يُنازَع في تسمية ما انتصب في الشعر أو غيره مفعولاً به، فهو داخل تحت التعريف في ذلك الموضع...»

وعن الخامس:«أن ذلك الباب وإن كَثُر مُتَلقًّى من السَّماع، فليس للقياس فيه مدخل، فليس في إدخاله تحت الضابط فائدة».

---

(١) المقاصد الشافية: ٣/ ١٢٦-١٢٨.

وعن السادس: «أن مقصوده الاختبار بما يجده الإنسان في نفسه من ذوق صناعي أو دربه استعماليه، وخبره عادية على الجملة...»[١].

الدراسة:

الفعل المتعدي هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر، وتتصل به «هاء» تعود على غير المصدر، نحو: «الكتابُ قرأتُه».

والأوجه التي ذكرها الشَّاطِبيّ لم أقف خلال تتبعي لشرح بيت الناظم هذا عند الشُّرَّاح إلاَّ على وجهين اثنين منها، وهما الأوّل والثاني، فعن الأوّل: قال ابن عقيل[٢]: «... فالمتعدي: هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر نحو: «ضربت زيدًا» واللازم ما ليس كذلك وهو مالا يصل إلى مفعوله إلاَّ بحرف جر...»[٣].

---

(١) المقاصد الشافية: ٣/ ١٢٨-١٣٠.

(٢) شرح ابن عقيل: ١/٥٣٣.

(٣) من العلماء من ذهب إلى أن الفعل من هذه الجهة ينقسم إلى ثلاثة أقسام الأوّل: المتعدّي، والثاني اللاّزم، والثالث: ما ليس بمتعد ولا لازم، وجعلوا من هذا القسم الثالث الأخير " كان " وأخواتها، لأنها لا تنصب المفعول به ولا تتعدى إليه بحرف الجر، كما مثّلوا له ببعض الأفعال التي وردت تارة متعدية إلى المفعول به بنفسها وتارةً أخرى متعدية إليه بحرف الجرّ، نحو شكرتُه وشكرتُ له، ونصحتُه ونصحتُ له وما أشبههما، وقد يُقال إنّ " كان " ليست خارجة عن القسمين، بل هي متعدية، وحينئذ يكون المراد من المفعول به هو أو ما أشبهه كخبر كان، أو يُقال: إن المقسّم هو الأفعال التامة؛ فليست " كان " وأخواتها من موضع التقسيم حتى يلزم دخولها في أحد القسمين، كما أنّه قد يقال: إن نحو شكرتُه وشكرتُ له لم تخرج عن القسمين، بل هي إمّا متعدّية، وحرف الجر في شكرتُ له زائد، أو لازمه، ونصبها للمفعول به في شكرتُه على نزع الخافض.
يُنظر حاشية شرح ابن عقيل: ١/٥٣٣، ٥٣٤ وكذلك منهج السالك: ١٢٥ وتوضيح المقاصد: ٢/٦٢١.

فالمتصوَّر في هذه الأفعال وأمثالها أن يكون تعديها بنفسها لغة قبيلة من قبائل العرب، وتعديها بحرف الجر لغة قبيلة أخرى، ولكن الذين نقلوا اللغة لم يميزوا في نقلهم لغات القبائل بعضها عن بعض، بل جمعوا لنا الاستعمالين على أنهما من كلام العرب، ونحن لا نتكلم بلغة قبيلة معينة، وإنما نتكلم بما تكلم به الفصحاء –من القبائل العربية، فللنحاة في هذا الموضع ثلاثة آراء:

الأول: أن هذا النوع قسم قائم بذاته، فليس هو من قبيل المتعدي، وليس هو من قبيل اللازم؛ لأن من قال بهذا الرأي نظر إلى الاستعمالين منقولين عن العرب الذي يجب على المتكلم أن يتكلم بلغتهم، فلم يميزوا بين استعمال واستعمال آخر.

الثاني: أن يكون الاستعمال الذي يعدي هذه الأفعال بحرف الجر هو الأصل ثم نجعل ما نتصوره متعدياً بنفسه منقولاً عن اللازم بحذف حرف الجر، وإيصال الفعل ما كان مجروراً، وهو ما يسمى «الحذف والإيصال».

الثالث: أن يكون الاستعمال الذي يعدي هذه الأفعال بنفسها هو الأصل ثم يكون الاستعمال الآخر الذي يعديها بحرف الجر من باب زيادة حرف الجر(١).

وذكر الشَّاطِبيّ في دفاعه عن هذا الاعتراض: أن باب نصحت وشكرت متوقف على السَّماع، والناظم تكلم على القياس، فلا يكون متعديًا ودخل تحت ضابطه.

---

(١) ينظر: حاشية أوضح المسالك: ١٥٦/٢، ١٥٧.

وعن الوجه الثاني قال أبو حيان في شرحه لبيت الناظم هذا: «... فإن قلت: إن الفعل اللازم ينصب ضمير ظرف الزمان نحو قوله:

ويومًا شهدناه سليمًا وعامرًا[١].

وينصب ضمير ظرف المكان نحو: المِيل سرتُه، فقد اتصل باللازم ضميرٌ غير المصدر فليكن متعدّيًا، فالجواب: أنّه حالة تعدّيه إلى ضمير الظرفين لم يبق لازمًا بل اتّسع فيه فتعدّى إلى الضمير تعدّي الفعل المتعدّي إلى ضمير المفعول»[٢].

فاتّضح أن اتصال هاء غير المصدر بالظرف على ذلك التقدير جائز.

---

(١) صدر بيت من الطويل، لرجل من بني عامر، وهو من شواهد سيبوية: ١٧٨/١ وتمامه:..... قليلا سوى الطعن النهال نوافله، وروي " يوم شهدناه " وروى " قليل "

الشرح: شهدناه: شهدنا فيه، " سليمًا وعامرًا " قبيلتان من قيس عيلان

" النوافل " هُنَا الغنائم، " النهال " أصل النهل: أوّل الشرب، " والعلل " الشرب بعد الشرب.

" الطعن " هُنَا جمع طعنه.

المعنى: يقول: يوم لم يغنم فيه إلاَّ النفوس لما أولياهم من كثرة الطعن والنهال المرتوية بالدم.

الشاهد:" ويومًا شهدناه " حيث نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيهًا بالمفعول به اتساعًا ومجازًا. يُنظر ابن يعيش في شرح المفصل ٤٣٢/٢، والمقتضب ١٠٥/٣.

(٢) منهج السالك: ١٢٥.

(عبارة الناظم مطلقة في نصب الفعل المضارع بعد «كي»)

الاعتراض على قول الناظم:

وَبِلَنْ انْصِبْهُ وَكَىْ كـذَا بـأَنْ لا بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتى مِـنْ بَعْـدِ ظَـنّ[١]

قَالَ الشَّاطِبِيُّ: «.. وهنا إشكال في كلامه وهو أنّه نصَّ علـى نصـبها بنفسها مُطلقًا من غير تقييد، وذلك غيرُ صحيح؛ لأنّ (كي) على وجهين:

أحدهما: أن تكون ناصبة بنفسها كما قال.

والثاني: أن تكون جارة لا ناصبة؛ بل يكون نصب الفعل الواقع بعـدها بإضمار (أنْ) و(أنْ) والفعل في موضع اسم هو مجرور «كَيْ» والجـرّ بهـا ثابت من كلام العرب؛ فإنها قد وقعت موقع اللام مع اسم الاسـتفهام. قـال سيبويه: «وبعض العرب يجعل (كي) بمنزلة حَتّى». يعني حرف جرّ، وذلـك أنهم يقولون: كَيْمَهْ؟ في الاستفهام؛ فيعملونها في الأسماء كما قالوا: حتّامه؟ وحَتّى متَى؟ ولِمَه؟[٢] وإذا كان ذلك ثابتًا من كلام العرب كـان كلامـه هُنَـا بإطلاقه غير مستقيم»[٣].

الدِّفَاع:

قَالَ الشَّاطِبِيُّ: «.. وقد يُجاب عن السؤال على مذهب الجماعة ومذهبه في «التسهيل» وغيره أن ما أتى به هُنَا صحيح؛ لأنّه إنَّمَا أتى بـ«كَـيْ» الناصبة وحدها، ولم يتعرّض للجارة.

---

(١) ألفية ابن مالك: ٧٦.

(٢) الكتاب: ٦/٣.

(٣) المقاصد الشافية: ٥/٦-٦.

والدليل على هذا من كلامه أنّه ذكر الجارّة في حروف الجر، وجعلها منها إذ قال: «مُذْ مُنْذُ رُبَّ كَي واوٌ وتَا» فأتى هناك بها حرف جر، ومُحال أن يريد أنّ الجارّة هناك هي الناصبة هُنَا...»[١].

الدراسة:

قصد المصنف بقوله (كي) التي بمعنى «أن» المصدرية نحو: «جئتك لكي تكرمَني» أي: لأن تكرمَني.

وقد ذكر شُرّاح الألفية في هذا البيت من أن (كَيْ) التي ذكرها الناظم هُنَا إنَّمَا هي الناصبة للمضارع، قال ابن عقيل: «يُنصب المضارع إذا صحبه حرفٌ ناصبٌ، وهو (لن، أو كي أو أنْ أو إذَنْ)»[٢].

وَمثَّل لكل حرف بمثال.

وكذلك قال هذا ابن الناظم[٣] وابن هشام[٤] والمرادي[٥] وقد ذهب الكوفيون[٦] إلى أنها ناصبة للفعل دائمًا، وتأولوا (كيْمَه) على تقدير (كَيْ) تفعل ماذا.

وكل هذا يؤيد أن «كَيْ» هُنَا ناصبة فقط وليست جارّة وإنما الجارة ذكرها الناظم هناك مع حروف الجر، فلا شيء عليه.

---

(١) المقاصد الشافية: ٦/٦.
(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٣٤٢/٢.
(٣) يُنظر المصدر السابق: ٤٧٤.
(٤) يُنظر أوضح المسالك: ١٣٨/٤.
(٥) يُنظر توضيح المقاصد للمرادي: ١٢٢٩/٣.
(٦) يُنظر المصدر السابق: ١٢٣٢/٣.

(قيّد الناظم العبارة في كون النفي محضاً)

الاعتراض على قول الناظم:

وَبَعْدَ فَا جَــوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَـــبْ مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَــبْ[١]

قَالَ الشَّاطِبِيُّ: «... ثُمَّ عَلَى الناظم هُنَا دَرَكٌ من وجهين:

أحدهما: أنَّ نصَّه على كون النفي مَحْضًا يقتضي أنّه إذا دخل الاستفهام على النفي فصيّره تقديرًا لا ينتصب الفعل معه بعد (الفاء) فلا تقول: ألم يَقُمْ زيدٌ فيكرمُك؟ لأنّ النفي هُنَا غير متمحِّض؛ بل صيّرته الهمزة إلى معنًى آخر غير النفي لكنّ ذلك جائزٌ مُطلقًا.. فهذا وما كان مثله النَّصْب فيه بعد (الفاء) سائغ؛ وذلك عند الناظم بمقتضى اشتراطه غير سائغ، وهو إِخْلَلٌ.

والوجه الثاني: أنّ الاستفهام أيضًا قد يتغيّر معناه، ولا يكون مَحْضًــا؛ فينتصبُ جوابُه بعد (الفاء) وذلك نحو قولك: هل أتيتَنا فتحــدِّثَنَا؟ إذا جعلــتَ (هَلْ) تعطِي معنى النفي.

وكذلك: هل أحسنتَ إليَّ فأكرمَك؟ لأنّ (هَلْ) قد تأتي للإشعار بــالنفي: نحو قولــه: ﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾[٢]، و﴿وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[٣] وهــو جائز قياسًا بلا إشكال. والتقييد هُنَا يعطِي خلاف ذلك»[٤].

---

(١) ألفية ابن مالك: ٧٦.

(٢) فاطر: ٣.

(٣) آل عمران: ١٣٥.

(٤) المقاصد الشافية: ٥٩/٦.

الدِّفَاع:

قَالَ الشَّاطِبِيُّ: «والجواب عن الأوّل: أنّ نصبَ الفعل بعد التقرير الأوّل ليس جوابًا للتقرير، وإنما هو جوابٌ للنفي.

وذلك أنّك إذا قلت: ألم تأتِنا فتُحدِّثنَا؟ أصله: لم تأتنا فتحدّثنا على معنى: لم تأتنا محدّثًا، وهكذا كل ما دخل عليه الاستفهام من النفي. والذي يبيّن هذا أن التقرير لو كان النَّصْب جوابًا له لكان نصبًا بعد الواجب، وذلك لا يكون إلاَّ في الشعر؛ لأنّ المعنى قد أتيتنا محدِّثًا، ونظير هذا في اعتبار الأصل قولهم: كأنك لم تَأْتِنَا فتُحَدِّثنَا، وقول الدارميّ أنشده سيبويه:

كَأَنَّكَ لَمْ تَذْبَحْ لأَهْلِكَ نَعْجَةً فَيُصْبَحَ مُلْقَى بالفِنَاءِ إِهَابُهَا[1]

وعلى ما تقرَّر نصَّ ابنُ خروف في التقرير، وقال في هذا البيت: أبقى النَّصْب كما أبقى الباءَ في قولك: أَلسْتَ بزيدٍ؟ يعني حين دخل التقرير، فَنَسخ معنى النفي اعتبارًا بالأصل؛ فإذًا قد دخل هذا المعنى تحت النفي المَحْض؛ فلا إشكال على الناظم فيه.

والجواب عن الثاني جارٍ على الجواب الأوّل في المعنى؛ لأنّ أصل الكلام الاستفهام، فرُوعِيَ ذلك الأصل، والذي يُبَيّن ذلك أن النفي فيه ليس بصريح الدلالة إلاَّ من جهة ما يلزم عن الاستفهام المراد به التقرير.

---

(١) البيت من الطويل لرجل من بني دارم، ولم يُعرف قائله. يُنظر كتاب سيبويه: ٣/٣٥، والمقتضب ٢/١٨.

والشاهد فيه: نصب ما بعد الفاء على الجواب وإن كان معنى الكلام الإيجاب؛ لأنّه كان قبل دخول (كأنّ) منفيًا على تقدير لم تذبح نعجة فيصبح إهابُها ملقى، ثم دخلت عليه (كأنّ) فأوجبت فبقي على لفظه منصوبًا، والإهاب الجلد ما لم يُدبغ (الكتاب: ٣/٣٥).

وأصل المعنى أنَّ المتكلم يَستفهم المخاطَبَ عن الإحسان الذي علَّق عليه الإكرام، وجعله سببًا فيه، تقريرًا له عليه إذا قال: هل أحسنتَ إليَّ فأكرمَك؟

والمخاطبُ يعلم أنّه لم يُحسنْ إليه، فإذًا لا إكرامَ؛ إذْ لم يقع إحسان؛ فالنفي راجع إلى ما عند المتكلم والمخاطَب، لا إلى نفس الاستفهام، لكن حَصل من المجموع النفيُ معنًى، والاستفهام حاصل، فلا دَرَكَ على هذا الوجه، والله أعلم»[(١)].

الدراسة:

«أنْ» تنصب الفعل المضارع وهي واجبة الحذف بعد «فا» المُجاب عنها بنفي محض أو طلب محض، فالنفي نحو: «ما تأتينا فتحدثَنا» ومثال الطلب: «اجتهد فتنجَحَ».

وتقييد الناظم بالمحض يقتضي أن دخول الاستفهام على النفي لا ينتصب معه الفعل بعد «الفاء» لأن الاستفهام من الطلب.

وهذا الاستفهام قد لا يكون محضاً، ومعنى كونه محضاً أي: خالصاً من معنى الإثبات، لأنه إن لم يكن خالصاً منه وجب رفع ما بعد الفاء.

وقد ذكر ابنُ الناظم أنّ الكسائي نصب ما بعد الفاء في نحو قولك: صَهْ فأسكتَ، وحسبُك الحديث فينامَ الناس؛ لأنّه في معنى: اسكتْ فأسكت، واكتفِ بالحديث فينامَ الناس[(٢)].

---

(١) المقاصد الشافية: ٦/٦٠، ٦١.

(٢) يُنظر شرح ابن الناظم: ٤٨٤.

وقال الصَّبَّان: «اعترض ابنُ هشام تقييد النفي بالمحض بأنه يخرج تالي التقرير[١] نحو: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ﴾[٢]، وفي التوضيح أنّ مما احترز عنه بتقييد النفي بالمحض النفي التالي تقريرًا نحو: ألم تأتني فأُحْسِنُ إليك إذا لم ترد الاستفهام الحقيقي، قال الشيخ خالد: فثبت أنّ الاستفهام التقريري يتضمّن ثبوت الفعل فلا ينصب جوابه لعدم تمحُّض النفي وما ورد منه منصوبًا فلمراعاة صورة النفي، وإنْ كان تاليًا تقريرًا أو لأنّه جواب الاستفهام»[٣].

وهذا يؤيد كلام الناظم ويدفع الاعتراض الوارد عليه ويُثبت صِحّة ما قال.

(١) حاشية الصبان على الأُشْمُوْنِيّ: ٣/٤٥٠.
(٢) الحج: ٤٦.
(٣) شرح التصريح على التوضيح: ٢/٣٧٩، ويُنظر حاشية أوضح المسالك: ٤/١٦٨.

المبحث الثالث

المجزوم

الاعتراض على قول الناظم:

فِعْلَـــيْنِ يَقْتَضِـــينَ شَـــرْطٌ قُـــدِّمَا يَتْلُو الْجَزَاءُ وَجَوَابـــاً وُسِـــمَا[(١)]

قَالَ الشَّاطِبِيُّ: «.. وقوله «يتلو الجزاء» أي الجزاء يتلو الشرط، وأراد بالشرط على هذا التفسير جملة الشرط، لا أداة الشرط وحدها، ويَحتمل هذا الكلام تفسيرًا ثانيًا، وهو أن يكون الشرطُ في كلامه يُراد به الأداة، ويعني أن أدوات الشرط لها صَدْرُ الكلام؛ فلا يجوز أن يتقدّم عليها معمولُها وهو فعـل الشرط، ولا معمولُ معمولها.. وإذا تقرّر أنَّ مراد الناظم بقوله: «شَرْطٌ قُدِّما» هذا التفسير الثاني، بقي التفسير الأوّل كأنّه ساقطُ الاعتبار؛ فيُعترضُ به»[(٢)].

الدِّفَاع:

قَالَ الشَّاطِبِيُّ: «والجواب أن التفسير الأوّل على هذا دَلّ على معناه من كلام الناظم قوله: «يتلو الجزاءُ» أيّ إنّ الجزاء يتلو ذلك؛ أيّ يتبع ما ذكـر من الشرط وفعله، فإنّه لا يخلو أن يريد أن يتلو أداةَ الشرطِ وحدَها، أو أداةَ الشرط مع فعلِه، فالأوّل لا يصحُّ؛ لأنّه يصير الجواب فاصلاً بين أداة الشَّرطِ ومعمولها وهو أجنبيّ منهما، وإذا فَسَدَ هذا ثَبَتَ (يتلـو أداة الشـرط مـع فعلها)، فيكون مفيدًا لمرتبة الجزاء، وأنه بعد الشرط لا قبله وما أَوهم خلافَ ذلك فدليلٌ على الجواب وليس إيّاه، على ما مضـى تفسـيره. ولا يَبْعُـد أنْ

---

(١) ألفية ابن مالك: ٧٨.

(٢) المقاصد الشافية: ١٢٤/٦.

يقصد الناظمُ هذا التفسير الأخير، كما تقدّم في نظائره من المقاصد الخفيّة. والله أعلم»[١].

الدراسة:

ذكر المصنّف الأدوات التي تجزم فعلين، وبيّن أنها تقتضي جملتين:

إحداهما تُسمّى شرطاً، وهي المتقدمة، والأخرى تُسمّى جواباً وجزاءً، وهي المتأخرة. والناظم قصد أن جواب الشرط يتلو أداة الشرط وفعلها وليس ما رآه الشاطبي.

ذكر بعض شُرّاح الألفية عند هذا البيت مثل ما قال الشَّاطِبِيّ في دفاعه؛ حيث قال المرادي:

«فُهم من قوله (يتلو الجزاءُ) أنّه لا يتقدّم، وإن تقدّم على أداة الشرط شَبيهٌ بالجواب فهو دليل عليه، وليس إياه، هذا مذهب جمهور البصريين. وذهب الكوفيون والمبرِّد وأبو زيد إلى أنّه الجواب نفسه، والصحيح الأوّل»[٢].

فالمسألة خلافية كما هو ظاهِرٌ، والمرجّح أنّ الجواب يتلُو أداة الشرط مع فعلها لصِحَّة هذا، وفساد القول الأوّل بسبب فصل الجواب بين أداة الشرط وفعلِها، وهو أجنبيّ، وما ورد منه يُحمل على أنّه دليل الجواب، وليس الجوابَ نفسَه، والله أعلم.

---

(١) المقاصد الشافية: ١٢٥/٦.

(٢) يُنظر: توضيح المقاصد: ١٢٧٧/٣، وحاشية الصَّبَّان: ٢٣/٤، وتنبيه الطلبة على معاني الألفية: ١٠٢٨/٣.

(عبارة الناظم غير مقيّدة في جواز إقامة إذا الفجائية مقام الفاء)

الاعتراض على قول الناظم:

وتَخلُـــفُ الفـــاءَ إذا المفاجـــأهْ كـــإنْ تَجُـــدْ إذَا لنـــا مُكافـــأَهْ[١]

قَالَ الشَّاطِبِيُّ: «... وفي كلامه في (إذا) نظرٌ من وجهين:

أحدهما: أنّه يقتضي أنّ (إذا) تَخلُف الفاء حيثما وقعت؛ فكلّ موضع تقع فيه الفاء يصحّ أن تقع فيه (إذا) فإذًا يقتضي أن تقول في نحو قولـك: «إنْ تَقُمْ فعسى أن تأتيَني»: إنْ تقمْ إذًا عسى أن تأتيني، وفي (إن تقم فقـد قـام عمرو): إن تقم إذًا قد قام عمرو، وما أشبه ذلك من المواضع التي تدخلـه فيها الفاء.

وليس كذلك، بل (إذا) إنَّمَا تدخل على الجملة الاسمية خاصَّة، ولا تدخل على كل الجمل الاسمية، بل على غير الطلبية؛ فإطلاق هذا الكلام مُشْكِلٌ كما ترى.

والثاني: أنّه نَصَّ في «التسهيل» على أنّ (إذا) لا تقع في موضع الفاء إلاَّ إذا كانت جوابًا لـ (إنْ) خاصَّة؛ فقال: «وقد ينوب بعد (إنْ) (إذا) المفاجأة عن الفاء في الجملة الاسمية غير الطلبية»[٢]. فقيَّد النيابة بأن تكـون بعـد (إنْ) وبأنْ يكون ما بعدها جملة اسمية غير طلبيّة. وإذا استقرأت كلام العرب فقلَّما تجده إلاَّ على ما قال، وهذا النظم يقتضي أن تقع بعـد (مَـنْ) و(مَـا) و(مَتَى) وغيرها من الأدوات فتقول: مَنْ يكرمْني إذًا أنا أكرمُه، ومتى تأتني

---

(١) ألفية ابن مالك: ٧٨.

(٢) يُنظر تسهيل الفوائد: ٢٣٨، ومثالـه مـع (إنْ): ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ الروم: ٣٦، ومثاله مع (إذا): ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ الروم: ٤٨.

إذًا أنا أُحسنُ إليك، وما أشبه ذلك، وهذا غير مقبول كما ذُكِر»[١].

الدِّفَاع:

قَالَ الشَّاطِبِيُّ: «والجواب: أن تمثيله قَيْدٌ فيما ذكَر؛ إذْ لم يأتِ (إذَا) جوابًا إلاَّ بعد (إنْ) ومع الجملة الاسمية غير الطلبية، ذلك قوله: «كإنْ تجُدْ إذا لنا مكافأة» فإنّه قال: «وتخلُفُ الفاءَ المُفاجَأةْ» فيما كان نحو هذا المثال. ومن عادته إفادة التقييد بالمُثل، وقد مَرَّ من هذا شيء كثير»[٢].

الدراسة:

إذا كان جواب الشرط جملة اسمية وجب اقترانه بالفاء، ويجوز إقامة «إذا» الفجائية مقام الفاء، ولم يقيد الناظم الجملة بكونها اسمية؛ لأن ذلك يُفهم من مثاله «إن تجد إذاً لنا مكافأة».

قال الأُشْمُوْنِيّ: «أعطى القيودَ المشروطة في الجملة بالمثال؛ لكنَّه لا يعطِي اشتراطَها؛ فكان ينبغي أن يبيّنه، وظاهر كلامه أنّ (إذا) يُرْبَط بها بعد (إنْ) وغيرها من أدوات الشرط، وفي بعض نسخ التسهيل: وقد تنوب بعد (إنْ) (إذا) المفاجأة عن الفاء فخصّه بإنْ وهو ما يؤذن به تمثيله»[٣].

ويصح اقتران جملة الجوب بـ(إذا الفجائية) بدلاً من الفاء التي هي الأصل لكونها دالة على السببية وذلك بشروط أربعة:

الأول: أن تكون أداة الشرط هي (إن) أو (إذا) الشرطية غير الجازمة.

---

(١) المقاصد الشافية: ٦/١٥٠-١٥٢.
(٢) المصدر السابق: ٦/١٥٠-١٥٢.
(٣) شرح الأُشْمُوْنِيّ على ألفية ابن مالك: ٤/٣٣.

الثاني: أن تكون جملة الجواب اسمية موجبة (غير منفية).

الثالث: أن تكون الجملة الاسمية الموجبة غير طلبية.

الرابع: ألا تقترن هذه الجملة الاسمية الموجبة غير الطلبية بإن المؤكِّدة.

ومثال ما استكمل هذه الشروط قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾(١).

فيظهر أنّه ذكر الاعتراض ثم أشار إلى أنّ مثالَه الذي مثّل به يدفع هذا الاعتراض -والله أعلم-.

(عبارة الناظم مطلقة في جواز حذف جواب الشرط)

الاعتراض على قول الناظم:

وَالشَّرْطُ يُغْنِى عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِى إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ(٢)

قَالَ الشَّاطِبِيُّ: «وعلى الناظم هُنَا إِشْكَالٌ وهو أنّه أطلق القول بالحذف، ولم يُقيّده، وحذف جملة الشرط لا يجوز على ما ذَكر في «التسهيل» إلاَّ بشرطين(٣):

أحدهما: أن يكون الجازم (إنْ) دون غيرها من الأدوات.

والثاني: أن يقع بعد (إنْ) «لا» النافية فإن لم يقع بعدها (لا) فلا يجوز

---

(١) سورة الروم: ٣٦.

(٢) ألفية ابن مالك: ٧٨.

(٣) يُنظر التسهيل: ٢٣٨.

الحذف.. وكلام الناظم ينتظم بإطلاقه هذا كُلِّه، ولأجل ذلك قال في «التسهيل» ويُحذف الجواب كثيرًا لقرينة، وكذا الشرط المتلُوُّ بـــ(لا) تاليةً (إنْ)[١].

الدِّفَاع:

قَالَ الشَّاطِبِيُّ: «والجواب عن الشرط الأوّل أنّه يمكن أن يكون لم يُرَاع شرط وجود (إنْ) بل يجوز عنده قياسًا أن يقال: مَنْ يأتني أكرِمْه، ومَنْ لا فلا أكرِمْه، وكذا في سائر الأدوات، ولا مانع من هذا فـــي القيـــاس، وإنْ كـــان السَّماع إنَّمَا ورد بـــ(إنْ) فليس في ذلك ما ينفي القياس في غيرها، وعلـــى أنّ ابن الأنباري قد حكى في كتاب «الإنصاف» له عن العرب: مَنْ سلَّم عليك فسلِّمْ عليه، ومَنْ لا فلا تَعْبَأْ به[٢]، وهذا نصٌّ في الجواز.

وعن الثاني: أن وجود (لا) مع الأداة قد أعطاه قوّة كلامه لأنّه اشترط فَهْم المعنى بقوله: «إنِ المعنى فُهِمْ» وذلك أنّ (لا) إذا جاءت مع (إنْ) يظهر أنها نفي لما تقدم إثباته، وإذا كانت كذلك فقد لزم العِلْمُ بما نَفَتْ، وذلك هـــو الواقع بعدها بلا بُدّ، فقد صارت (لا) هي الدالة على المحـــذوف مـــن هـــذه الجهة، وبما يُفهم معنى الفعل المحذوف»[٣].

الدراســـة:

يجوز حذف جواب الشرط ويُستغنى بالشرط عنه، وذلـــك إذا دلّ دليـــل على حذفه. وقد اشترط العلماء لجواز الحذف شرطين:

أحدهما: أن تكون أداة الشرط هي (إن) حيث إنهـــا أم أدوات الشـــرط،

---

(١) المقاصد الشافية: ١٦٨/٦، ١٦٩.
(٢) يُنظر الإنصاف: ٦١/١.
(٣) المقاصد الشافية: ١٦٩/٦.

ومن شأن الأمهات أن يتوسع فيها أكثر مما يتوسع في غيرها.

الثاني: أن تكون الأداة مقرونة بلا النافية، وزاد بعضهم شرطاً ثالثاً وهو أن تكون الجملة التي اشتملت على أداة الشرط وحذف منها فعل الشرط معطوفة على ما قبلها مما يدل على المحذوف كما في قوله:

فطلقها فلست لها بكفء وإلا يَعلُ مفرقك الحسام[١]

وقال في التسهيل: «ويحذفان بعد (إن) في الضرورة»[٢] يعني الشرط والجزاء. ولا يجوز حذف (إن) ولا غيرها من أدوات الشرط خلافاً لمن جوّز ذلك في (إنْ).

فالمسألة خلافية في اشتراط الحذف مع «إنْ»، فقد قال المرادي: «لا يُشترط في حذف فعل الشرط تعويض (لا) من الفعل المحذوف خلافًا لابن عصفور والأبّذي فإنهما قالا: لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام إلاَّ بشرط تعويض (لا) من الفعل المحذوف»[٣].

---

(١) البيت من الوافر وهو للأحوص في ديوانه: ص ١٩٠، يخاطب مطراً، وكان دميماً وتحته امرأة حسناء.
وهو في شرح التسهيل: ٨٠/٤، والمقاصد النحوية: ٤٣٥/٤، وأورده ابن هشام: ١٩٤/٤، وابن عقيل: ٣٨٠/٢، والمرادي: ١٢٨٦/٣، والأُشْمُوْنِيّ: ٣٦/٤، وفي مغني اللبيب: ٦٤١/٢، وهمع الهوامع: ٦٢/٢.
والشاهد: قوله: "وإلا يعل" حيث حذف الشرط؛ لأن الأداة "إن" مقرونة بلا، أي: وإلا تطلقها.

(٢) تسهيل الفوائد: ٢٣٩.

(٣) توضيح المقاصد: ١٢٨٧/٣، ويُنظر أوضح المسالك: ١٩٤/٤، وشرح التصريح: ٤١٢/٢، والأُشْمُوْنِيّ: ٣٧/٤.

(عبارة الناظم مقيّدة بعدم كون الشرط امتناعياً في حذف جواب المتأخر إذا اجتمع الشرط والقسم)

الاعتراض على قول الناظم:

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ
وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرْ فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطلقًا بِلاَ حَذَرْ
وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ شَرْطٌ بِلاَ ذِى خَبَرٍ مُقَدَّمِ[1]

قَالَ الشَّاطِبِيُّ: «وفي هذا الفصل نَظَرٌ من وجهين:

أحدهما: أنَّ ترجيح المتقدّم من الشرط والقسم ليس مُطلقًا، بل ذلك عند المؤلف ما لم يكن الشرط امتناعيًا، وهو الشرط «بلَوْ أو لولا»... وإذا كان كذلك دخل على الناظم في نظمه أن يُقال في الشرط الامتناعي: واللهِ لو قام زيدٌ لأُكرِمَنَّهُ، وذلك لا يقال.

والنظر الثاني: أنّه ذكر فيها إذا سبق ذو الخبر وجهًا واحدًا وهو ترجيح الشرط خاصَّة وهذا مما يُنازَع فيه، لا يخلو أنْ يستند في ذلك إلى قياس أو سماع، أمّا القياس فعلى خلاف ما قال، بل مقتضاه أن يكون الشرط والقسم معًا، بعد ذي الخبر، وأمّا السَّماع فليس له ما يدل على لُزوم ما التزم»[2].

الدِّفَاع:

قَالَ الشَّاطِبِيُّ: والجواب عن الأوّل: «أنّه إنَّمَا تكلم في هذا الباب في الشرط غير الامتناعي؛ لأنّه أفرد للامتناعي فصلاً يُذكر إثْر هذا؛ فالظاهر أنّه لم يتعرض له.

---

(١) ألفية ابن مالك: ٧٨.

(٢) المقاصد الشافية: ١٧٥/ ١٧٦.

وعن الثاني يمكن أن يُقال: إنه تعلّق بكلام سيبويه[١]. في «المسألة» وهو قوله: وتقول: أنا واللهِ إن تأتني لا آتِك؛ لأنّ هذا الكلام مبنيّ على «أنا» ألا ترى أنّه حَسَنٌ أن تقول: أنا والله إن تأتني آتك؛ فالقسم هُنَا لَغْوُ، فإذا بدأت بالقَسَم لم يجُز إلاّ أنْ يكون عليه»؛ فهذا الكلام بظاهره يعطي أن القَسَم مع تقدُّم ذي الخبر لغو، وأنّ المعتبر هو الشرط وعليه أخذ السيرافي كلام سيبويه؛ فلا اعتراض عليه بهذا المعنى»[٢].

الدراسة:

إذا اجتمع شرط وقسم حُذف جواب المتأخر منهما لدلالة جواب الأول عليه.

قال المرادي[٣]: «أطلَقَ في قوله: (واحذف لدى اجتماع شرطٍ) وقيّده في التسهيل بغير الامتناعي احترازًا من نحو «لو» و«لولا»؛ لأنّه يتعيّن الاستغناء بجوابهما تقدّما على القَسَمِ أو تأخّرا كقوله:

فأُقْسِم لو أندى النديُّ سَوادَهُ لما مَسَحَتْ تِلْكَ المسالاتِ عامرُ[٤]

---

(١) يُنظر الكتاب: ٣/٨٤.

(٢) المقاصد الشافية: ٦/١٧٦-١٧٧.

(٣) يُنظر توضيح المقاصد: ٣/١٢٩١.

(٤) البيت من الطويل، أنشده الجوهري في الصحاح مادة (سَيَل): ٥٧٧، ولم يعزه إلى قائله. وقد أورده الأُشْمُوْنِيّ: ٤/٤٠، والعيني: ٣/٤١١.
قال الجوهري: مَسَالاَ الرجل جانبًا لحيته، الصحاح: ٥٧٧، عامر: أراد به قبيلة في قريش.
المعنى: أنَّ الشاعر يَحْلِفُ أنّ الممدوح لو حَضَرَ مجلسَ القوم لما قَدِر عامر أن يمسحوا شواربهم من هيبته وسطوته على الناس وشدّة بأسه وشجاعته.
الشاهد: في قوله: «لما مَسَحَتْ» على الاكتفاء بجواب واحد لقَسَم وشَرْط، فإنّ قوله: «أُقْسِم» يقتضي جوابًا، وقوله: «لو» كذلك، فاكتفى بجواب «لو» عن جواب القسم. وسواءً في ذلك تقدُّم «لَو» على القَسَم أو تأخرها عنه، وكذلك «لولا» وهذا هو الصحيح. و ذهب ابنُ عصفور إلى أنّ الجواب في ذلك للقَسَم لتقدّمه، يُنظر حاشية الصَّبَّان: ٤/٤٠.

وكقوله: وَاللهِ لَوْلَا اللهِ مَا اهْتَدَيْنَا.....[١]

وقد نَصّ على ذلك في شرح الكافية أيضًا[٢]، وهو الصّحيح.

ثم قال: والعُذر له في عدم التنبيه هُنَا على «لو ولولا» أنّ الباب موضوع للشرط غير الامتناعي فلم يَشمَلْها كلامه[٣].

فنجد أن لابن مالك في هذه المسألة رأيين، أحدهما ذكره في كتابه التسهيل وحاصله أنه إذا وقع ما يحتاج إلى الخبر كالمبتدأ واسم «إنْ» وجاء بعده قسم وشرط وجب جعل الجواب للشرط مثل: «زيد والله إن غضب يغضب لغضبه كثير من الناس» ويكون جواب القسم محذوفاً لدلالة جواب الشرط عليه، ولا يجوز عنده –على هذا الرأي– أن تجيء بالجواب للقسم، وتجعل جواب الشرط محذوفاً.

والرأي الثاني: الذي ذكره في الألفية وحاصله أنه يجوز لك الأمران: أن تجيء بالجواب للشرط وتحذف جواب القسم، وأن تعكس فتجيء بالجواب للقسم، وتجعل جواب الشرط محذوفاً لدلالة جواب القسم عليه، فتقول مثلاً في المثال السابق: «زيد والله إن غضب ليغضبّن لغضبه كثير من الناس». والأرجح هو أن تجيء بجواب الشرط وتحذف جواب القسم؛ لأن سقوط جواب الشرط مخلّ بالجملة التي هو منها، والكلام لا يتم إلا بالجواب، وأما القسم فإنه يتم بدونه كلام مفيد، فلأنه يؤتى به لمجرد تأكيد الكلام اغتفر فيه ذلك.

---

(١) البيت من الرجز، قائله عامر بن الأكوع، ورد في شرح المفصل ٣٤٢/٢، وتوضيح المقاصد: ١٢٩١/٣، والمقاصد النحوية ٤٥١/٤، وكان النبي ﷺ يقوله يوم الخندق، والشاهد فيه قوله: «ما اهتدينا» فإنه اكتفى به لجواب القسم ولولا، ولا يجوز هنا حذف القسم؛ لأن الجواب منفي.

(٢) يُنظر شرح الكافية الشافية: ١٦٧/٢.

(٣) توضيح المقاصد: ١٢٩٢/٣.

الفصل الثاني : المبني من الأفعال

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الفعل الماضي.

المبحث الثاني: فعل الأمر.

المبحث الثالث: المبني من المضارع.

المبحث الأول : الفعل الماضي

(أطلق الناظم العبارة في بناء الفعل المعتل العين للمفعول)

الاعتراض على قول الناظم:

وَمَا لِفَــا بَــاعَ لِمَا العَيْنُ تَلِــى ∴ في اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِــى[١]

قَالَ الشَّاطِبِيُّ: «.. فإن قيل إن إطلاق الناظم في هذه المسألة مشــكل، فإنّه قال إن الأوجه الثلاثة في الخماسي جائزة، وقال فيمــا تقــدم: إن أوّل الفعل مضموم بإطلاق فَحَصَل من الموضعين أنّ: اختير، وانقيد إذا أُشِمَّ مــا قبل العين فيهما فَحُكْمُ همزة الوصل الضَمُّ الخالصُ فنقول: أُختيــر، وأُنقيــد، وهذا غير ما نصّ عليه في التسهيل حيث قال: «إن همزة الوصل في الفعــل تُضَمُّ قبل ضَمّة أصليّة أو مقدّرة وتُشَمّ قبل المُشَــمّة وتُكْسَــر فيمــا ســوى ذلك»[٢].

(١) ألفية ابن مالك: ٣١.

(٢) التسهيل: ٧٧.

ولم يُحك في هذه خلافًا، وقال في الشرح: «ومن أشمّ في نحو: اختير وانقيد لزم الإشمام في الهمزة[١] فأحد الموضعين غلط إمّا هذا او ما في التسهيل وشرحه هذا وَجْهٌ من الاعتراض».

ووجه ثان: وهو أنّه قرّر في الثلاثي جريان الأوجه الثلاثة في المعتل والمضاعف ثم قرّر ذلك في الخماسي في المعتل خاصَّة وأهمل تقريره في المضاعف نحو امتَدَّ.. وما أشبه ذلك، فأوهَمَ أنّها لا يدخلُها الأوجُه الثلاثة، وإنَّما يُقْتَصَرُ بها على ما قرَّرَ أوّلاً مِنْ ضَمِّ ما قبل المضاعَف خاصَّة وليس كذلك بل هى جارية فيه كما جرت في الثلاثي المضاعف.. وبذلك يتمكن الاعتراض في قوله: «وما لباع قد يُرَى لنحو حَبّ» حيث أتى بقد المقتضية للتقليل، وأن تلك الأوجه ليست بمعملة في حَبّ إلاَّ قليلاً، وأن كثير الاستعمال فيه على خلاف ذلك وهذا كله غير صحيح[٢].

الدِّفَاع:

قال الشَّاطِبيّ: «فالجواب عن الأوّل: أن بعض المتأخرين -وهو ابن أبي الربيع[٣]- يقول في نحو: انقيد واختير بمثل ما فُهم من هذا النظم وأن همزة الوصل باقية على ضمها بإطلاق أمّا على رأى من يقول: اختور وانعقود فلا إشكال لثبوت الضمّة الأصليّة بعدها ظاهرة، وأمّا على رأى الاشمام فقريب من ذلك وكذلك على لغة الكسر كما تقول في أمر المخاطبة على ما نَصّوا عليه أُغْزِي وأغْزُي، فيبقى الضمّ في الهمزة خالصًا مع كسر الزاي دون إشمام، ومع الإشمام لأنّ الكسر فيها عارض، والأصل الضم

(١) لم أجد هذا في باب (النائب عن الفاعل) في شرح التسهيل.
(٢) المقاصد الشافية: ٣/٢٩-٣٠.
(٣) يُنظر ترجمته ص ٤٢ من الرسالة.

فالهمزة في الحقيقة تابعة في الضم لما بعدها، وإذا كان كذلك جرى: اختير وانقيد وأغْزي لاجتماعهما في عروض الكسر وأصالة الضم هذا وجه ما قاله بعض المتأخرين وهو توجيهٌ مجرى لما ظهر من الناظم هُنَا...».

«أمّا الوجه الثاني: فالذي يظهر منه هُنَا وفي التسهيل أن المضاعف ليس مع المعتل في درجة واحدة بل استعمال الإشمام والكسر في: رُدَّ ونحوه قليلٌ بالنسبة إلى استعمالهما في: قيل، ونحوه ويلزم من ذلك أن يكون: أشتد ونحوه مما يقلاّن فيه أيضًا، وإن لم يتبيَّن ذلك فيه، فترك ذلك لقلّته ونبّه في: رُدَّ على القِلة بقوله: (وما لباع قد يُرى في نحو حَبَّ) فـ (قد) من كلامه على أصالتها في استعماله من التقليل فلا دَرَكَ عليه في الإتيان بعبارة التقليل»[(١)].

الدراسة:

عند البناء للمفعول لكل فعل على وزن «افتعل» و«انفعل» معتل العين يثبت له ما يثبت لفاء "باع" من جواز الكسر والضمّ نحو: اختار وانقاد، فيجوز في القاف والتاء ثلاثة أوجه: الضمّ والكسر والإشمام.

قال ابن الناظم: «وإن كان الماضي المعتل العين على (افتعل كاختار وعلى (انْفَعَلَ) كانقاد فُعِل بثالثه في بنائه لما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُه ما فُعل بأوّل نحو: باع وقال، ولُفِظَ بهمزة الوصل على حسب اللفظ بما قبل حرف العلة كقولك اُختير واُنقيد واُختور، واُنقود وبالإشمام أيضًا»[(٢)]

(١) المقاصد الشافية: ٣/٣١.

(٢) يُنظر شرح الألفية لابن الناظم: ١٦٩.

وقال ابن عقيل: «.. فيجوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه: الضَمُّ، نحو «اختُور» و «انقُود»، والكسرُ، نحو «اختِير» و «انقِيد» والإشمام وتُحـــرّك الهمزة بمثل حركة التاء والقاف»[١] وقال نحو ذلك الأُشْمُوْنِيّ[٢].

وقال ابن هشام: «وجوّز ابن مالك الإشمام أيضًا»[٣]

فاتضح أن ابن مالك خالف رأيه في التسهيل في هذا النظم، أمّا الشُّرَّاح فقد اختاروا ما جاء في التسهيل من الضّمِّ والإشمام .

ويبدوا أن ابن مالك ظَهَرَ له رأىٌ آخر في هذه المسألة غيرُ ما جاء في النظم مع اختيار ابن أبي الربيع لما جاء في النظم، مـــع أن الأقـــرب إلـــى الصواب والله أعلم هو ما أقرّه في التسهيل من الضَمّ والإشمام.

وعن الوجه الثاني: قال ابن الناظم: «ويجوز في فاء الثلاثي المضاعف مبنيًّا لما لم يُسَمَّ فاعلُه من الضّمِّ والإشمام والكسر ما جاز في فاء الثلاثـــي المُعْتَلّ العين، نحو: حُبَّ الشيء، وحِبّ ومن (أَشَمَّ) (أُشِمَّ)»[٤].

وقد قرأ بعضهم قوله تعالى: «هذه بضاعتنا رِدَّتْ إلينا»[٥]

واتضح أن استعمال الإشمام والكسر في رُدّ قليل فلذلك نبّه بقوله (قد) التي تفيد التقليل.

---

(١) يُنظر شرح ابن عقيل: ٥٠٧/١.
(٢) يُنظر شرح الأُشْمُوْنِيّ: ٩٩/٢.
(٣) يُنظر أوضح المسالك: ١٤٠/٢.
(٤) يُنظر شرح الألفية لابن الناظم:١٦٩.
(٥) سورة يوسف: الآية ٦٥. بالكسر "رِدّت" قراءة علقمة بن قيس. يُنظر مختصر في شـــواذ القراءات لابن خالويه ص٦٩.

المبحث الثاني : فعل الأمر

(عبارة الناظم غير محرَّرة في بناء فعل الأمر)

الاعتراض على قول الناظم:

وَفِعْـــلُ أَمْـــرٍ وَمُضِـــيٍّ بُنِـــيَا ∴ وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَـرِيَا[١]

قال الشاطبي: «.. وما ذهب إليه في الأمر هو مذهب البصـريين، وذهـب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم، وأصل ارمِ واخشَ واغزُ عندهم لِتَـرمِ ولتَغْـزُ ولِتَخْشَ، فليس أصل بناء، وإنمـا هـو محـذوف مـن المضـارع والمضـارع مُعرَب»[٢].

الدفاع:

قال الشاطبي: «وأدلّ دليل عندهم على ذلك حذف آخره وجريانه فـي ذلك على المضارع، والظاهر مذهب البصريين من كونه مبنيًا، وأصل بنائـه لوجهين:

أحدهما: أن ما زعموا من الحذف دعوى.

والآخر: أن طريق الحذف أن يكون للتخفيف، وإذا كان كذلك فلو أرادوا التخفيف لحذفوا اللام ويبقى حرف المضارعة، فحذفهم له وإتيانهم بـالهمزة بعيد عن مقصد التخفيف، وأيضًا حذف الجازم وإبقاء عمله محذور كما كان ذلك في الجارِّ الذي هو نظيره»[٣].

---

(١) ألفية ابن مالك: ١١.

(٢) المقاصد الشافية: ١/١٠١، ١٠٢.

(٣) المصدر السابق: ١/١٠٢.

الدراســـة:

ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم، وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون[١]، والناظم أخذ بمذهب البصـــريين الـــذين يقولـــون بالبناء.

قال أبو حيان: « ... أما بناء الماضي فصحيح، وأما فعل الأمر فعلـــى قسمين؛ مُعربٌ بإجماع وهو ما دخلت عليه لام الأمر نحو ليقم زيد، ومبنـــي باختلاف وهو الأمر العاري من اللام فمذهب البصريين أنه مبني، ومـــذهب الكوفيين أنه مُعرب..»[٢].

وقال المرادي: «.. وأما الأمر فمذهب البصريين أنه مبنـــي، وذهـــب الكوفيون إلى أنه مُعرب مجزوم بلام الأمر المقدرة..»[٣].

وقال ابن عقيل: «.. والثاني ما اختُلف في بنائه والراجح أنه مبنـــي، وهو فعل الأمر نحو: «اضرب» وهو مبني عند البصـــريين ومُعـــرب عنـــد الكوفيين»[٤].

قلت: هذا اختلاف في فعل الأمر أهو مبني أم مُعرب؟. والنـــاظم يأخـــذ برأي البصريين الذين يرون بناءه وقد أيّده الشاطبي، وكذلك ابنُ عقيلٍ وكثيرٌ من النحويين. وقد دلّل الشاطبي على صحة ما قال من بنائه بوجهين ذكرهما في انتصاره لرأي الناظم.

---

(١) الإنصاف: ٤٣١/٢.
(٢) منهج السالك: ٦، ٧.
(٣) توضيح المقاصد: ٣٠٥/١.
(٤) شرح ابن عقيل: ٣٨/١.

المبحث الثالث : المبني من المضارع

(قصور عبارة الناظم في المضارع المعرب)

الاعتراض على قول الناظم:

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا

مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ نُونِ إِنَاثٍ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ[١]

قال الشاطبي: «.. وقد اقتضى كلام الناظم أن المضارع فيما سوى هذين الموضعين مُعرب؛ إذ لا موجب للبناء فيه، فلم يرتض إذًا مذهب من ادّعى سبب بناء غير ذلك، وقد وُجِدَ لبعضهم دعوى البناء لغير ذلك في بعض المواضع. فمنها: وقوع المضارع موقع الأمر في نحو: ﴿ وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾[٢]. فليس معناه الجزاء، أي إن قلت لهم فَعَلُوا، لأنه لو قال: فلم يفعلوا. قال الجَرْمِي[٣]: فوقع يفعلوا موقع أفعلوا، وأفعلوا غير متمكّن فبُني المضارع لوقوعه موقعه، كما بُني المنادي لوقوعه موقع أنت، ومنها ما كان من نحو: (فاليوم اشرب)[٤] ونحو: (فلا تعرفْكم

---

(١) ألفية ابن مالك: ١١.

(٢) الإسراء: ٥٣.

(٣) أبو عمر الجرمي: صالح بن إسحاق الجرمي النحوي؛ كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة، وهو من البصرة وقدم بغداد، وأخذ النحو عن الأخفش وغيره، ولقي يونس بن حبيب ولم يلق سيبويه، وأخذ اللغة عن أبي عبيدة وأبي زيد الأنصاري والأصمعي وطبقتهم.
وكان ديناً ورعاً حسن المذهب صحيح الاعتقاد، روى الحديث، وله في النحو كتاب جيد يعرف بـ" الفرخ "، معناه فرخ كتاب سيبويه، وناظر ببغداد الفراء، توفي سنة ٢٥٥هـ، بغية الوعاة: ٨/٢، ٩، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٤٨٥/٢.

(٤) البيت من السريع، لامرئ القيس في ديوانه ص١٢٢، وفي الكتاب: ٢٠٤/٤، والخصائص: ١٠٠/٢، ٣٢٥، وابن يعيش: ١٤٨/١، وشرح التصريح: ٨٨/١.
وتمامه: فاليومَ أَشْرَبْ غيرَ مُستَحْقِبٍ إِثْمًا منَ اللهِ ولاَ واغلِ
والشاهد فيه قوله: «أشربْ» حيث سكّن الباء ضرورة.

العَرَبُ) [١] مما سُكّن للضرورة قد يجوز فيه أنّه مردود إلى أصله من البناء اضطرارًا كما ورد غير المنصرف إلى أصله من الانصراف اضطرارًا...»[٢].

الدفاع:

قال الشاطبي: «فالناظم لم ير في هذين إلا الإعراب»[٣].

الدراســـة:

يعرب الفعل المضارع إذا لم تتصل به نون التوكيد أو نون الإناث.

وقد اختلف في المضارع على ثلاثة أقوال:

الأول: المشهور أنه أُعرب إنْ سَلِمَ من النونات الثلاثة، وبني إذا اتصل بها، وهو مذهب البصريين.

الثاني: أنه مُعرب مطلقاً، ويقدَّر إعرابه مع النونات، وهو قول أبي بكر بن طلحة من الكوفيين ومن وافقه منهم.

الثالث: أنه يبنى إن اتصل بنون الإناث أو بنون التوكيد المباشر للفعل، وهذا الرأي للكوفيين.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ص٤٤١، والأغاني: ٢٥٣/٣، وجمهرة اللغــة ص٩٦٢، وخزانة الأدب: ٤٨٤/٤

والبيت بتمامه: سِيْرُوْا بَنِيْ العَمِّ فَالْأَهْوَازُ مَنْزِلُكُمْ وَنَهْرُ تِيْرَى فَلاَ تَعْرِفْكُمُ العَرَبُ.

والشاهد فيه قوله: (تعرفْكم) حيث سكّن الفاء ضرورة.

(٢) المقاصد الشافية: ١١٣/١، ١١٤.

(٣) المصدر السابق: ١١٤/١.

وقد أجمع الشراح على ما أقرّه الناظم من أن المضارع يبنى في هذين الموضعين، وهما اتصاله بنون التوكيد المباشر ونون الإناث فقط، ومـــا ورد غير ذلك فهو للضرورة، وله أصل يرجع إليه.

الخاتمة

الحمد لله الذي وفقني بمنه وكرمه لجمع هذه الاعتراضات والدفاعات في أبواب (الأفعال) من هذا المؤلف جم الفائدة ومن خلال هذا الجمع والدراسة لهذا الموضوع توصلت إلى الآتي:

١- منهج ابن مالك في ألفيته يقوم على أساس الاجتهاد يختار ما يرجع من أقوال العلماء وآراءهم، ويغلب على اختياراته النزعة المدرسة البصرية، آخذًا بالقياس الذي عُرف به المنهج البصري.

٢- ينتصر المؤلف (الشاطبي) للناظم كثيرًا، ويوجد له العذر ما استطاع.

٣- سجل المؤلف (الشاطبي) لابن مالك قدره ومكانته وعلمه فهو يثني عليه كثيرًا من خلال دفاعه عنه وتوضيح ما يرمي إليه من معان بعيدة ضمنها أبيات الألفية.

٤- سعة علم المؤلف (الشاطبي) وكتابه موضوع البحث (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية) يشهد بإمامته في علم العربية.

الفهارس

١- فهرس المصادر والمراجع.

٢- فهرس الموضوعات.

فهرس المصادر والمراجع

١- ألفية ابن مالك: اعتنى بضبطها والتعليق عليها عبد الله بن صالح الفوزان، دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٣٢هـ.

٢- الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية - بيروت، ط١، (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لأبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.

٥- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للحسن بن قاسم المرادي (ت٧٥٥هـ) شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٦- حاشية الصبان على الأُشْمُوْنِيّ على ألفية ابن مالك: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، طبعة مصورة في إيران، قم، انتشارات زاهدي، لاط، لات.

٧- السبعة في القراءات: لابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: د. حسين هنداوي، دار القلم، دمشق ١٤٠٥هـ.

٨- شرح التسهيل: لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ) تحقيق: الدكتور/ عبد الحميد السيد، والدكتور/ محمد المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٩- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: تحقيق: الدكتور عبد الحميد السيد، طبع دار الجبل - بيروت.

١٠- شرح ألفية ابن مالك: لابن عقيل (ت٦٧٩هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

١١- شرح الكافية الشافية: ابن مالك (ت٦٧٢هـ) تحقيق: علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الموجود، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٢- شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ)، دار الكتب المصرية رقم: ١٣٧/١٣٦.

١٣- شرح التصريح بمضمون التوضيح: للشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٢م.

١٤- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: د. عبد الصمد سليمان وآخرين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١٥- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: لأبي حيان، تحقيق: سدني جليزر، ط نيوها فن، أمريكا، ١٩٤٧م.

الترقيم الدولي الإلكتروني
ISSN 2636 - 316X

الترقيم الدولي
ISSN 2356-9050

فهرس المحتويات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	٢٢٥٩
٢-	Abstract	٢٢٦١
٣-	المقدمة	٢٢٦٣
٤-	الفصل الأوّل: المعرب من الأفعال	٢٢٦٥
٥-	المبحث الأوّل: المرفوع	٢٢٦٥
٦-	(عبارة الناظم مطلقة وغير مقيدة في رفع الفعل المضارع بعد (حتى))	٢٢٦٥
٧-	الاعتراض على قول الناظم:	٢٢٦٥
٨-	الدِّفَاع:	٢٢٦٦
٩-	الدراســـة:	٢٢٦٧
١٠-	المبحث الثاني: المنصوب	٢٢٦٩
١١-	(تعريفه للفعل المتعدي غير مانع ولا جامع)	٢٢٦٩
١٢-	الاعتراض على قول الناظم:	٢٢٦٩
١٣-	الدِّفَاع:	٢٢٧٠
١٤-	الدراســـة:	٢٢٧١
١٥-	(عبارة الناظم مطلقة في نصب الفعل المضارع بعد "كي")	٢٢٧٤
١٦-	الاعتراض على قول الناظم:	٢٢٧٤
١٧-	الدِّفَاع:	٢٢٧٤
١٨-	الدراســـة:	٢٢٧٥
١٩-	(قيّد الناظم العبارة في كون النفي محضاً)	٢٢٧٦
٢٠-	الاعتراض على قول الناظم:	٢٢٧٦
٢١-	الدِّفَاع:	٢٢٧٧

م	الموضوع	الصفحة
٢٢-	الدراسة:	٢٢٧٨
٢٣-	المبحث الثالث: المجزوم	٢٢٨٠
٢٤-	الاعتراض على قول الناظم:	٢٢٨٠
٢٥-	الدِّفَاع:	٢٢٨٠
٢٦-	الدراسة:	٢٢٨١
٢٧-	(عبارة الناظم غير مقيّدة في جواز إقامة إذا الفجائية مقام الفاء)	٢٢٨٢
٢٨-	الاعتراض على قول الناظم:	٢٢٨٢
٢٩-	الدِّفَاع:	٢٢٨٢
٣٠-	الدراسة:	٢٢٨٣
٣١-	(عبارة الناظم مطلقة في جواز حذف جواب الشرط)	٢٢٨٤
٣٢-	الاعتراض على قول الناظم:	٢٢٨٤
٣٣-	الدِّفَاع:	٢٨٨٥
٣٤-	الدراسة:	٢٢٨٥
٣٥-	(عبارة الناظم مقيّدة بعدم كون الشرط امتناعياً في حذف جواب المتأخر إذا اجتمع الشرط والقسم)	٢٢٨٧
٣٦-	الاعتراض على قول الناظم:	٢٢٨٧
٣٧-	الدِّفَاع:	٢٢٨٧
٣٨-	الدراسة:	٢٢٨٨
٣٩-	الفصل الثاني: المبني من الأفعال	٢٢٩٠
٤٠-	المبحث الأول: الفعل الماضي	٢٢٩٠
٤١-	الاعتراض على قول الناظم:	٢٢٩٠
٤٢-	الدِّفَاع:	٢٢٩١
٤٣-	الدراسة:	٢٢٩٢

م	الموضـوع	الصفحة
٤٤-	المبحث الثاني: فعل الأمر	٢٢٩٤
٤٥-	الاعتراض على قول الناظم:	٢٢٩٤
٤٦-	الدفاع:	٢٢٩٤
٤٧-	الدراســـة:	٢٢٩٥
٤٨-	المبحث الثالث: المبني من المضارع	٢٢٩٦
٤٩-	الاعتراض على قول الناظم:	٢٢٩٦
٥٠-	الدفاع:	٢٢٩٦
٥١-	الدراســـة:	٢٢٩٧
٥٢-	الخاتمة	٢٢٩٩
٥٣-	الفهارس	٢٣٠٠
٥٤-	فهرس المصادر والمراجع	٢٣٠٠
٥٥-	فهرس المحتويات	٢٣٠٤

تم بحمد الله